

روسيا تمنح الأسد جرعة أوكسجين قبيل الانتخابات الرئاسية

مرشحان مغموران يخوضان غمار الاستحقاق الرئاسي في سوريا

يراهن النظام السوري وحليفاه روسيا وإيران على إنجاز الاستحقاق الرئاسي الذي لم يعد يفصل عنه سوى أسابيع قليلة لتكريس بقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة على أمل إعادة تعويمه دولياً، ويبدو التحدي الأبرز هو سبيل إفضال دعوات المقاطعة التي تلقى صدى واسعاً حتى داخل الحاضنة الشعبية للأسد، والتي لم تعد تخفي استياءها من استمرار تدهور الأوضاع المعيشية.

دعشفاً - يحمل التعاون الروسي - الإيراني المستجد في تأمين تدفق إمدادات النفط والقمح إضافة إلى مواد أساسية أخرى إلى مناطق سيطرة نظام الرئيس بشار الأسد في هذا التوقيت أكثر من دلالة لجهة تزامنه مع تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في سوريا التي تقرر إجرائها في مايو المقبل.

وتقول أوساط المعارضة السورية إن قيام سفن حربية روسية مؤخراً بحماية سفن إمداد إيرانية إلى مناطق سيطرة الحكومة، هي محاولة من موسكو منح جرعة أوكسجين للأسد قبل الانتخابات، في ظل مخاوف من نجاح دعوات المقاطعة.

ويعاني السوريون في مناطق سيطرة الحكومة من ظروف اقتصادية صعبة في ظل انهيار العملة المحلية الليرة مقابل الدولار وشح المواد الأساسية بسبب العقوبات الغربية وسوء الإدارة وتفتسي مظاهر الفساد، الأمر الذي انعكس تمللًا وسخطاً على النظام طالاً حاضنته الشعبية.

وأطلق نشطاء سوريون منذ بداية العام الجاري حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحث على مقاطعة الانتخابات، ولأدت صدى واسعاً بين السوريين في الداخل.

نصر الحريري
المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تمادي النظام

وترى الأوساط أن النظام وحليفته روسيا وإيران يراهنون على هذا الاستحقاق في سياق المحاولات الجارية لإعادة تعويم الأسد، وبالتالي فإن نجاح دعوات المقاطعة سيشكل ضربة قاسية لهذه الجهود وهو ما دفعهم للحرك لاستيعاب حالة الغضب الشعبي، ومحاولة التسويق للمواطن السوري بأن الوضع الاقتصادي في الداخل يتجه نحو التحسن.

وتلفت إلى أن هذه الخطوات بدأت باتخاذ مصرف سوريا المركزي جملة من الخطوات لتقليص حجم التضخم والحد

هيئة الدفاع عن معتقلي قضية «الفتنة» تلوح بالتصعيد رداً على مhapلة السلطات الأردنية

عمان - تستمر قضية المعتقلين في الأحداث التي هزت الأردن الشهر الجاري في التفاعل مع ضغوط هيئة الدفاع من أجل تمكينها من لقائهم، وتلويحها باللجوء إلى الهيئات والمنظمات الحقوقية، لتحريك الرأي العام الدولي، رداً على ما اعتبرته مhapلة السلطات في الاستجابة لطلبها.

جاء ذلك في وقت أعلن رئيس محكمة أمن الدولة الأسبق محمد العفيف موافقته على تولي رئاسة هيئة الدفاع، كما وافق



أزمة متفاعة



نازح يصارع الحياة من أجل لقمة العيش

ولفت إلى أن النظام السوري "لا يجد نفسه مضطراً لأي تغيير في مخططاته في ظل غياب الضغوط الدولية المطلوبة، وفشل الأطراف الدولية في اتخاذ مواقف جادة لدعم الحل السياسي في سوريا".

من جهته تسأل رئيس الحكومة السورية المؤقتة عبدالرحمن مصطفى "عن أي انتخابات يتحدث النظام وحلفاؤه بينما نصف الشعب مهجر في بلاد الشتات والمخيمات، والنصف الآخر يبرز تحت حكمه ويعاني الجوع والفقر؟".

وقال مصطفى "لا يختلف اثنان على أن الهدف الواضح من هذه المهزلة هو إعادة تعويم الأسد الذي يعيش في حالة عزلة منذ 10 سنوات دون أكثرات المعاناة الشعب".

وفاز الأسد في الانتخابات الأخيرة التي جرت في يونيو 2014 بنسبة تجاوزت 88 في المئة من الأصوات ونافسه أيضاً مرشحان مغموران.

استعدت القوات الحكومية بدعم عسكري روسي وإيراني مساحات واسعة من البلاد. وتبقى المناطق الأخرى تحت نفوذ أطراف محلية مدعومة من قوى خارجية ولن تشملها الانتخابات.

وقال رئيس الائتلاف السوري المعارض نصر الحريري الإثنين إن "هذه الانتخابات بالنسبة إلينا هي مسرحية تعبر بشكل أساسي عن استمرار النظام في مخططاته منذ بداية الأوضاع في سوريا".

وأضاف أن هذه المخططات هي "بالتعويل على الحل العسكري، وتنفيذ مسرحية انتخابية ليست لديها أي قيمة من الناحية القانونية والسياسية، ولا شرعية لهذا النظام ولا لانتخاباته".

وأكد أن "المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أكيدة تجاه تمادي النظام وإصراره على نسف أي جهد للوصول إلى الحل السياسي، ويضرب بالجهود الأممية عرض الحائط".

ونكرت وكالة الأنباء "سانا" أن رئاسة مجلس الشعب تبلغت من المحكمة الدستورية تقدم شخصين بطلب ترشيحهما إلى منصب رئيس الجمهورية حتى الآن. والمرشحان غير معروفان، أحدهما عضو سابق في مجلس الشعب والأخر سيق إن قدم طلب ترشيح مماثل خلال الانتخابات الرئاسية عام 2014.

وبحسب الدستور السوري تواصل المحكمة الدستورية العليا استقبال الطلبات لمدة عشرة أيام بدءاً من الإثنين، أي حتى 28 من الشهر الحالي. ومن شروط التقدم للانتخابات أن يكون المرشح قد أقام في سوريا بشكل متواصل خلال الأعوام العشرة الماضية ما يخلق الباب أمام احتمال ترشيح أي من المعارضين المقيمين في الخارج.

وتجرى الانتخابات الرئاسية مرة كل سبع سنوات، وتعد الانتخابات المقبلة الثانية منذ بدء النزاع عام 2011، وبعدها

إستراتيجية من شأنه أن يؤمن معظم حاجات السوق السورية من السلع والمواد الأساسية، مؤكدة أن هذا الأمر سوف ينعكس على أرض الواقع خلال الأيام القليلة المقبلة.

ولئن لم يعلن الرئيس السوري بشار الأسد عن ترشيحه للانتخابات الرئاسية إلا أن مراقبين يرون أن هذه المسألة شبه محسومة، وأنه من المرجح أن يقدم على هذه الخطوة خلال الأسبوع الجاري.

وبدأت المحكمة الدستورية العليا في سوريا الإثنين تسلم طلبات الترشح للانتخابات رئاسة الجمهورية غداً تحديد مجلس الشعب تاريخ 26 مايو موعداً للاستحقاق.

ولقبول الطلبات رسمياً يتعين على كل مرشح أن يئال تأييد 35 عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم 250، والذي يتمتع حزب البعث الحاكم بأغلبية ساحقة فيه.

استهداف خلية تورطت في إعدام قبطي بسيناء

القاهرة - قتلت الشرطة المصرية ثلاثة إرهابيين يشتبه في تورطهم في إعدام مسيحي مصري بالرصاص بمحافظة شمال سيناء، بعد تبادل إطلاق النار معهم.

وقالت وزارة الداخلية المصرية في بيان الإثنين "توافرت معلومات لقطاع الأمن الوطني حول وجود مجموعة من العناصر الإرهابية المتورطة في حادث مقتل المواطن القبطي نبيل حنبسي بمنطقة الإبطال بشمال سيناء".

وأضافت الوزارة "أسفرت نتائج الرصد عن تحرك ثلاثة عناصر من تلك الخلية شديدة الخطورة (...) وبمجرد استشعارهم ذلك قاموا بإطلاق النيران بكثافة تجاه القوات وبالتعامل معهم أسفر عن مصرعهم وانفجار حزام ناسف كان يرتديه أحدهم".

وتبنى تنظيم "الدولة الإسلامية" خلال السنوات الأخيرة مسؤولية هجمات دموية عدة نفذت ضد الأقباط، أكبر أقلية دينية في الشرق الأوسط.

ويشكل الأقباط حسب التقديرات نحو 10 إلى 15 في المئة من سكان مصر البالغ عددهم 100 مليون نسمة.

ومنذ فبراير 2018، يشن الجيش المصري عملية واسعة في محاولة لطرد الجماعات المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية سيناء، المنتشر بشكل رئيسي في شمال ووسط سيناء، ومنذ بدء العملية العسكرية، قتل نحو ألف جهادي أو "تكفيري"، كما يطلق عليهم الجيش المصري، كما قتل العشرات من قوات الأمن والجيش، وفقاً لأرقام رسمية.

فرع تنظيم داعش في سيناء ينشر شريط فيديو يظهر إعدام قبطي يبلغ من العمر 62 عاماً من مسافة قريبة

وتنشر منظمة "الدولة الإسلامية" خلال السنوات الأخيرة مسؤولية هجمات دموية عدة نفذت ضد الأقباط، أكبر أقلية دينية في الشرق الأوسط.

ويشكل الأقباط حسب التقديرات نحو 10 إلى 15 في المئة من سكان مصر البالغ عددهم 100 مليون نسمة.

ومنذ فبراير 2018، يشن الجيش المصري عملية واسعة في محاولة لطرد الجماعات المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية سيناء، المنتشر بشكل رئيسي في شمال ووسط سيناء، ومنذ بدء العملية العسكرية، قتل نحو ألف جهادي أو "تكفيري"، كما يطلق عليهم الجيش المصري، كما قتل العشرات من قوات الأمن والجيش، وفقاً لأرقام رسمية.

الأحد في مقر الاحتجاج لدى الدائرة، لكن الموعد تم تأجيله إلى الثلاثاء.

وأعلنت الهيئة تمسكها بحقها في اللجوء إلى المؤسسات الحقوقية، وعلى رأسها المركز الوطني لحقوق الإنسان. وهذا البيان الأول الذي يصدر عن الهيئة منذ قرار إحالة الملف إلى محكمة أمن الدولة للتحقيق في القضية التي كان أحد أطرافها ولي العهد الأردني السابق الأمير حمزة بن الحسين، الأخ غير الشقيق للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

والأربعاء الماضي بإشهر المدعي العام بمحكمة أمن الدولة الأردنية التحقيقات في القضية، بعد أن انحصر اختصاصها منذ عام 2013 في النظر في قضايا الإرهاب والتجسس والخيانة والمخدرات وتزييف العملة.

ولم تضم قائمة المحالين على التحقيق الأمير حمزة، وقد أكد رئيس الوزراء بشر الخصاونة أن التحركات التي قام بها الأمير لم تكن "انقلاباً"، لكنها كانت تحركات من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، وأنه لن تجري محاكمته.

وسبق أن أعلن الملك عبدالله الثاني أن قضية الأمير ستحل في إطار العائلة الهاشمية، وأنه تحت رعايته.

ويرى مراقبون أن طريقة التعاطي الرسمي مع القضية التي يبدو أنها مفتوحة على فصول جديدة، من شأنها أن تعزز حالة الغضب لاسيما في صفوف العشائر التي كانت انتفضت على احتجاج عدد من أبنائها وشيوخها، مطالبة بإطلاق سراحهم.

ما ورد على لسان اهالي المعتقلين والشهود، علمت هيئة الدفاع نهاية الأسبوع الماضي بأن جميع المعتقلين من قبل النيابة العامة المدنية والعسكرية في عهدة القضاء العسكري، وأنهم محتجزون حالياً لدى دائرة المخبرات العامة.

ودعا البيان إدارة القضاء العسكري السماح لمهامي هيئة الدفاع بمقابلة الموقوفين والإطلاع على التحقيقات، مبيناً أن الهيئة كانت تلقت وعوداً بذلك



أزمة متفاعة